

10543 - أحكام التمائم وتعليقها وهل تدفع التميمة العين والحسد

السؤال

أريد أن أعرف إن كان يجوز وضع التمائم. لقد قرأت كتاب التوحيد وبعض الكتب الأخرى بقلم بلال فيليبس، إلا أنني وجدت بعض الأحاديث في الموطأ تجيز بعض أنواع التمائم. كما أن كتاب التوحيد ذكر أن بعض السلف سمحوا بها. وهذه الأحاديث موجودة في الجزء 50 من الموطأ، وقد وردت تحت أرقام: 4 و 11 و 14. الرجاء الرد، وإعلامي بصحة هذه الأحاديث وإعطائي المزيد من المعلومات عن هذا الموضوع. وشكرا لك.

ملخص الإجابة

اتفق العلماء على تحريم تعليق التمائم لدفع العين إذا كانت من غير القرآن، واختلفوا إذا كانت من القرآن، فمنهم من أجاز لبسها ومنهم من منعها، والقول بالنهي أرجح لعموم الأحاديث ولسد الذريعة.

الإجابة المفصلة

جدول المحتويات

- الأحاديث الواردة في تعليق التمائم
- حكم تعليق التمائم

أولاً:

الأحاديث الواردة في تعليق التمائم

لم نهتد إلى الأحاديث التي أراد السائل بيان صحتها؛ وذلك لعدم معرفتنا بعين تلك الأحاديث وقد ذكر لنا أنها في الجزء (50) من الموطأ! والموطأ جزء واحد.

لذا سنذكر ما تيسر من الأحاديث الواردة في الموضوع [تعليق التمائم](#) ونبيين - إن شاء الله - حكم العلماء عليها، ولعل بعضها أن يكون مما أراده السائل:

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: (أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يكره عشر خصال: الصفرة - يعني: الخلوق - وتغيير الشيب وجر الإزار والتختم بالذهب والضرب بالكتاع والترج بالزينة لغير محلها والرقى إلا بالمعوذات وتعليق التمائم وعزل الماء عن محله وإفساد الصبي، غير محرّمه) رواه النسائي (50880)، وأبو داود (4222).

الخلوق: نوع من الطيب أصفر اللون.

عزل الماء عن محله: أي: عزل المنى عن فرج المرأة.

إفساد الصبي: وطء المرأة المرضع، فإنها إذا حملت فسد لبنتها. والمعنى أي: كره ولم يحرّمه، والمقصود وطء المرضع.

والحديث: ضعفه الشيخ الألباني في "ضعيف النسائي" (3075).

• عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود عن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن التمام والتولة شرك)، قالت: قلت لم تقول هذا؟ والله لقد كانت عيني تقذف وكنت أختلف إلى فلان اليهودي يرقيني فإذا رقاني سكنت، فقال عبد الله: إنما ذاك عمل الشيطان كان ينخسها بيده فإذا رقاها كف عنها إنما كان يكفيك أن تقولي كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (أذهب البأس رب الناس أشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً) رواه أبو داود (3883)، وابن ماجه (30).

والحديث: صححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (331) و(2972).

• عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من تعلق تميمة فلا أتم الله له، ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له) رواه أحمد (16951).

والحديث: ضعفه الشيخ الألباني في "ضعيف الجامع" (5703).

• عن عقبة بن عامر الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل إليه رهط فبائع تسعه وأمسك عن واحد فقالوا: يا رسول الله بايتحت تسعه وتركت هذا، قال: إن عليه تميمة، فأدخل يده فقطعها فباعه وقال: (من علق تميمة فقد أشرك) رواه أحمد (16969).

والحديث: صححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (492).

ثانياً:

حكم تعليق التمام

التمائم: جمع تميمة وهي [ما يعلق بأعناق الصبيان](#) أو الكبار أو يوضع على البيوت أو السيارات من خرزات وعظام لدفع الشر - وخاصة العين -، أو لجلب النفع.

وهذه أقوال العلماء في أنواع التمام وحكم كل واحدة منها، وفيها تنبية وفوائد:

• قال الشيخ سليمان بن عبد الوهاب رحمه الله:

اعلم أن العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم اختلفوا في جواز تعليق التمام من القرآن وأسماء الله وصفاته:

فقالت طائفة: يجوز ذلك وهو قول عبد الله بن عمرو بن العاص وغيره، وهو ظاهر ما روي عن عائشة وبه قال أبو جعفر الباقي وأحمد في رواية، وحملوا الحديث على التمام الشركية، أما التي فيها القرآن وأسماء الله وصفاته فكالرقيقة بذلك.

قلت: وهو ظاهر اختيار ابن القيم.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك، وبه قال ابن مسعود وابن عباس، وهو ظاهر قول حذيفة وعقبة بن عامر وابن عكيم رضي الله عنه، وبه قال جماعة من التابعين منهم أصحاب ابن مسعود وأحمد في رواية اختارها كثير من أصحابه، وجزم بها المتأخرون، واحتجوا بهذا الحديث وما في معناه فإن ظاهره العموم لم يفرق بين التي في القرآن وغيرها بخلاف الرقى فقد فرق فيها، ويؤيد ذلك أن الصحابة الذين رووا الحديث فهموا العموم كما تقدم عن ابن مسعود.

وروى أبو داود عن عيسى بن حمزة قال: دخلت على عبد الله بن عكيم وبه حمرة فقلت: ألا تعلق تميمة؟ فقال: نعوذ بالله من ذلك، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من تعلق شيئاً وكل إليه...).

هذا اختلاف العلماء في تعليق القرآن وأسماء الله وصفاته بما ظنك بما حدث بعدهم من الرقى بأسماء الشياطين وغيرهم وتعليقها بل والتعلق عليهم والاستعاذه بهم والذبح لهم وسؤالهم كشف الضر وجلب الخير مما هو شرك محض وهو غالب على كثير من الناس إلا من سلم الله؟ فتأمل ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم وما كان عليه أصحابه والتابعون وما ذكره العلماء بعدهم في هذا الباب وغيره من أبواب الكتاب ثم انظر إلى ما حدث في الخلافة المتأخرة يتبيّن لك دين الرسول صلى الله عليه وسلم وغريبه الآن في كل شيء، فالله المستعان. "تيسير العزيز الحميد" (ص 136-138).

• وقال الشيخ حافظ حكمي رحمة الله:

إن تك هي - أي: التمام - آيات قرآنية مبينات، وكذلك إن كانت من السنن الصحيحة الواضحة فالاختلاف في جوازها واقع بين السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم:

فبعضهم - أي: بعض السلف - أجازها، يروى ذلك عن عائشة رضي الله عنها وأبي جعفر محمد بن علي وغيرهما من السلف. والبعض منهم كف - أي: منع - ذلك وكرهه ولم يره جائزًا، منهم عبد الله بن عكيم وعبد الله بن عمرو وعقبة بن عامر وعبد الله بن مسعود وأصحابه كالأسود وعلقمة ومن بعدهم كإبراهيم النخعي وغيرهم رحمهم الله تعالى.

ولاشك أن منع ذلك أسد لذرية الاعتقاد المحظور لا سيما في زماننا هذا؛ فإنه إذا كررته أكثر الصحابة والتابعين في تلك العصور الشريفة المقدسة والإيمان في قلوبهم أكبر من الجبال فلأن يكره في وقتنا هذا - وقت الفتنة والمحنة - أولى وأجدر بذلك، كيف وهم قد توصلوا بهذه الرخص إلى محض المحرمات وجعلوها حيلة ووسيلة إليها؟

فمن ذلك أنهم يكتبون في التعاوين آية أو سورة أو بسملة أو نحو ذلك ثم يضعون تحتها من الطلاسم الشيطانية ما لا يعرفه إلا من اطلع على كتبهم، ومنها أنهم يصرفون قلوب العامة عن التوكل على الله عز وجل إلى أن تتعلق قلوبهم بما كتبوه، بل أكثرهم يرجفون بهم ولم يكن قد أصابهم شيء ف يأتي أحدهم إلى من أراد أن يحتال على أحد ما له مع علمه أنه قد أوقع به فيقول له: إنه سيصيبك في أهلك أو في مالك أو في نفسك كذا وكذا، أو يقول له: إن معك قريناً من الجن أو نحو ذلك ويصف له أشياء ومقدمات من الوسوسات الشيطانية موهماً أنه صادق الفراسة فيه شديد الشفقة عليه حريص على جلب النفع إليه فإذا امتلاً قلب الغبي الجاهل خوفاً مما وصف له حينئذ أعرض عن ربه وأقبل ذلك الدجال بقلبه و قاله والتجأ إليه وعول عليه دون الله عز وجل وقال له: فما المخرج مما وصفت؟ وما الحيلة في دفعه؟ كأنما بيده الضر والنفع، فعند ذلك يتحقق فيه أمله ويعظم طمعه فيما عسى أن يبذل له فيقول له إنك إن أعطيتني كذا وكذا كتبت لك من ذلك حجاباً طوله كذا وعرضه كذا ويصف له ويذخرف له في القول وهذا الحجاب علقة من كذا وكذا من الأمراض، أترى هذا مع هذا الاعتقاد من الشرك الأصغر؟ لا بل هو تأله لغير الله وتوكل على غيره والتجاء إلى سواه ورکون إلى أفعال المخلوقين وسلب لهم من دينهم، فهل قدر الشيطان على مثل هذه الحيل إلا بوساطة أخيه من شياطين الإنس قل من يكؤكم بالليل والنهار من الرحمن بل هم عن ذكر ربيهم معرضون [الأنبياء/42]، ثم إنّه يكتب فيه مع طلاسمه الشيطانية شيئاً من القرآن ويعلّقه على غير طهارة، ويحدث الحدث الأصغر والأكبر، وهو معه أبداً لا يقدسه عن شيء من الأشياء، تالله ما استهان بكتاب الله أحدٌ من أعدائه استهانة هؤلاء الزنادقة المدعين الإسلام به، والله ما نزل القرآن إلا لتلاوته والعمل به وامتثال أوامره واجتناب نواهيه وتصديق خبره والوقوف عند حدوده والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بقصصه والإيمان به كُلُّ من عند ربنا وهؤلاء قد عطلوا ذلك كله ونبذوه وراء ظهورهم ولم يحفظوا إلا رسمه كي يتأكلوا به ويكتسبوا كسائر الأسباب التي يتوصلون بها إلى الحرام لا الحلال ولو أن ملكاً أو أميراً كتب كتاباً إلى من هو تحت ولايته أن افعل كذا واترك كذا وأمر من في جهتك بكذا وانههم عن كذا ونحو ذلك فأخذ ذلك الكتاب ولم يقرأه ولم يتذمر أمره ونهيه ولم يبلغه إلى غيره من أمر بتبلیغه إليه بل أخذه وعلقه في عنقه أو عضده ولم يلتفت إلى شيء مما فيه البتة لعاقبه الملك على ذلك أشد العقوبة ولسامنه سوء العذاب فكيف بتنزيل جبار السموات والأرض الذي له المثل الأعلى في السموات والأرض وله الحمد في الأولى والآخرة وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه هو حسبي لا إله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم وإن تكن مما سوى الوحيدين فإنها شرك بغير مين، بل إنها قسيمة الأزلام في البعد عن سيماء أولي الإسلام.

وإن تكن - أي: التمام - مما سوى الوحيدين بل من **طلاسم اليهود وعباد الهياكل والنجوم والملائكة** ومستخدمي الجن ونحوهم أو من الخرز أو الأوتار أو الحلق من الحديد وغيره فإنها شرك - أي: تعليقها شرك - بدون مين - أي: شك - إذ ليست من الأسباب المباحة والأدوية المعروفة بل اعتقادوا فيها اعتقاداً محضاً أنها تدفع كذا وكذا من الألام لذاتها لخصوصية زعموا فيها كاعتقاد أهل الأوثان في أوثانهم بل إنها قسيمة أي شبيهة الأزلام التي كان يستصحبها أهل الجاهلية في جاهليتهم ويستقسمون بها إذا أرادوا أمراً وهي ثلاثة قدح مكتوب على إحداها أفعل، والثاني لا تفعل، والثالث غفل، فإن خرج في يده الذي فيه أفعل مضى لأمره، أو الذي فيه لا تفعل ترك ذلك، أو الغفل أعاد استقسامه، وقد أبدلنا الله تعالى - وله الحمد - خيراً من ذلك صلاة الاستخاراة ودعاءها.

والمقصود: أن هذه التمام من غير القرآن والسنّة شريكة للأذلّم وشبيهه بها من حيث الاعتقاد الفاسد والمخالف للشرع في البعد عن سماها أولي الإسلام - أي: عن زى أهل الإسلام - فإن أهل التوحيد الحالص من أبعد ما يكون عن هذا، والإيمان في قلوبهم أعظم من أن يدخل عليه مثل هذا، وهم أجل شأنًا وأقوى يقينًا من أن يتوكلا على غير الله أو يثروا بغيره، وبالله التوفيق.
"معارج القبول" (510/2-512).

والقول بالمعنى حتى ولو كانت التمام من القرآن هو الذي عليه مشايخنا:

• **وقال علماء اللجنة الدائمة:**

اتفق العلماء على تحريم لبس التمام إذا كانت من غير القرآن، واختلفوا إذا كانت من القرآن، فمنهم من أجاز لبسها ومنهم من منعها، والقول بالنهي أرجح لعموم الأحاديث ولسد الذريعة.

الشيخ عبد العزيز بن باز، الشيخ عبد الله بن غديان، الشيخ عبد الله بن قعود. "فتاوى اللجنة الدائمة" (1/212).

• **وقال الشيخ الألباني رحمه الله:**

ولا تزال هذه الضلالة فاشية بين البدو والفالحين وبعض المدینین، ومثلها الخرزات التي يضعها بعض السائقين أما مامهم في السيارة يعلقونها على المرأة، وبعضهم يعلق نعلًا عتيقة في مقدمة السيارة أو في مؤخرتها، وغيرهم يعلقون نعل فرس في واجهة الدار أو الدكان، كل ذلك لدفع العين زعموا، وغير ذلك مما عَمَّ وطَمَ بسبب الجهل بالتوحيد، وما ينافيه من الشركيات والوثنيات التي ما بعثت الرسل ولا أنزلت الكتب إلا من أجل إبطالها والقضاء عليها، فإلى الله المشتكى من جهل المسلمين اليوم، وبعدهم عن الدين. "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (1/890)، (492).

والله أعلم.